٤٤/١٣١ - القضاء على جميع أشكال التعصب الديني

إن الجمعية العامة ،

إذ تدرك الحاجة إلى تعزيز الاحترام والمراعاة العالميين لحقوق الإنسان والحرفيات الأساسية للجميع دون تمييز بسبب العنصر أو الجنس أو اللغة أو الدين ،

وإذ تعميد تأكيد قرارها ٥٥/٣٦ المؤرخ في ٢٥ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨١ الذي أصدرت بموجبه الإعلان المتعلق بالقضاء على جميع أشكال التعصب والتمييز القائمين على أساس الدين أو المعتقد ،

وإذ تشير إلى قرارها ٨/٤٣ المؤرخ في ٨ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٨ ، الذي طلبت فيه إلى لجنة حقوق الإنسان أن تواصل نظرها في التدابير اللازمة لتنفيذ الإعلان ،

وإذ تشجعها الجهود التي تبذلها حالياً لجنة حقوق الإنسان واللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات لدراسة التطورات ذات الصلة التي تؤثر على تنفيذ الإعلان ،

وإذ تشير إلى قرار لجنة حقوق الإنسان ٥٥/١٩٨٨ المؤرخ في ٨ آذار / مارس ١٩٨٨ (٤٠) ومقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٤٢/١٩٨٨ المؤرخ في ٢٧ أيار / مايو ١٩٨٨ ، اللذين مدد بموجبها لمدة عامين ، ولاية المقرر الخاص الذي عُين لدراسة الواقع والإجراءات الحكومية التي لا تتفق مع أحكام الإعلان ، وذلك في جميع أنحاء العالم ، وللتوصية بتدابير علاجية حسب الاقتضاء ،

وإذشدد على أن المنظمات غير الحكومية والهيئات والمجموعات الدينية على جميع المستويات لها دور هام يجب أن تؤديه في مجال تشجيع التسامح وحماية حرية الدين أو المعتقد ، وذلك عن طريق القيام بجملة أمور منها المشاركة في دراسة أنجع الوسائل الكفيلة بتشجيع تنفيذ الإعلان ،

وإدراكاً منها لأهمية التربية في كفالة التسامح في الدين والعتقد ، وإذ يسأولها بالغ القلق لأن التعصب والتمييز القائمين على أساس الدين أو المعتقد ما زالاً يجدان في أجزاء كثيرة من العالم ،

وإيماناً منها بأن الأمر يتطلب لذلك بذل مزيد من الجهد لتعزيز وحماية الحق في حرية الفكر والضمير والدين والعتقد ، وللقضاء على جميع أشكال التعصب والتمييز القائمين على أساس الدين أو المعتقد ،

١ - تؤكد من جديد أن حرية الفكر والضمير والدين والعتقد حق مكفول للجميع دون تمييز ؛

٢ - تحت الدول ، لذلك ، على أن توفر وفقاً للنظام الدستوري لكل منها وللصكوك التي تحظى بقبول دولي مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (٤١) ، والمعاهد الدولي المختص بالحقوق المدنية والسياسية (٤٢) والإعلان المتعلق بالقضاء على جميع أشكال التعصب والتمييز القائمين على أساس الدين أو المعتقد ، إذا لم تكن قد فعلت ذلك بالفعل ،

خلال تدابير نزع السلاح يمكن أن تساهم في تنمية ورفاه جميع الشعوب اقتصادياً واجتماعياً ،

وإذ تسلم بأن إعمال الحق في التنمية قد يساعد على تعزيز التمتع بجميع حقوق الإنسان والحرفيات الأساسية ،

وإذ تشير إلى قرارات لجنة حقوق الإنسان ٤٢/١٩٨٥ المؤرخ في ١٤ آذار / مارس ١٩٨٥ (٤٣) ، و ٦/١٩٨٦ المؤرخ في ١٠ آذار / مارس ١٩٨٦ (٤٤) ، و ١٩/١٩٨٧ و ٢٠/١٩٨٧ المؤرخين في ١٠ آذار / مارس ١٩٨٧ (٤٤) ، و ٢٢/١٩٨٨ و ٢٣/١٩٨٨ المؤرخين في ٧ آذار / مارس ١٩٨٨ (٤٤) ، و ١٢/١٩٨٩ المؤرخ في ١٣/١٩٨٩ (٤٥) ، وإذا تحيط علمياً بقرارى اللجنة ١٢/١٩٨٩ ، التي تبين اللجنة فيها أن إعمال وتعزيز وحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لم تلق اهتماماً كافياً في إطار منظومة الأمم المتحدة ،

١ - تلاحظ الأهمية الجوهرية للجهود الوطنية والتعاون الدولي لتحقيق الإعمال الكامل والفعال لكافة حقوق الإنسان المعترف بها في المهدىين الدوليين المختصين بحقوق الإنسان وغيرها من الصكوك الدولية :

٢ - تناشد جميع الدول أن تتبع سياسات تهدف إلى إعمال وتعزيز وحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية المعترف بها في المهدىين الدوليين المختصين بحقوق الإنسان وغيرها من الصكوك الدولية :

٣ - تطلب إلى الأمين العام تكثيف جهوده التي يبذلها في إطار برنامج تقديم الخدمات الاستشارية إلى الدول في مجال إعمال وتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحرفيات الأساسية ، الواردة في المهدىين الدوليين المختصين بحقوق الإنسان وغيرها من الصكوك الدولية :

٤ - تحت الأمين العام على أن يتخذ خطوات حاسمة في حدود الموارد الموجودة من أجل الدعاية للجنة المعنية بحقوق الإنسان واللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وكفالة تقييمها الدعم الإداري الكامل من أجل أن تتمكن من الاضطلاع بهمها بفعالية :

٥ - تطلب من هيئات الأمم المتحدة ، بالتعاون مع الوكالات المتخصصة والدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية أن توفر نفس القدر من الاهتمام للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية في الحملة الإعلامية العالمية لحقوق الإنسان :

٦ - تقرر النظر في مسألة تلامس وترتبط الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية ، في دورتها الخامسة والأربعين ، في إطار البند المعنون «المهدىان الدوليين المختصان بحقوق الإنسان» .

هذا الميدان ، وتوكد ، في هذا الصدد ، أهمية قرار الجمعية العامة ١٢٠/٤١ المؤرخ في ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ والمعنون " وضع معايير دولية في ميدان حقوق الإنسان " :

١٢ - تطلب إلى لجنة حقوق الإنسان أن تواصل نظرها في التدابير الازمة لتنفيذ الإعلان ، وأن تقدم تقريراً في هذا الشأن إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والأربعين ، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي :

١٣ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الخامسة والأربعين البند المعنون «القضاء على جميع أشكال التعصب الديني» ، وأن تنظر في تقرير لجنة حقوق الإنسان في إطار ذلك البند .

٨٢
المجلس العام

١٥
كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩

٤٤/٤٤ - مبادئ توجيهية لتنظيم استخدام ملفات البيانات الشخصية المعدّة بالحاسبات الإلكترونية

إن الجمعية العامة ،

إذ تضع في اعتبارها قرار لجنة حقوق الإنسان ٤٣/١٩٨٩ المؤرخ في ٦ آذار/مارس ١٩٨٩^(١١٩) ، وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٧٨/١٩٨٩ المؤرخ في ٢٤ أيار/مايو ١٩٨٩ ، والمعنون «المبادئ التوجيهية المتعلقة باستخدام الملفات الشخصية المعدّة بالحاسبات الإلكترونية» ،

١ - تعرب عن تقديرها للسيد لوبي جوانيه ، المقرر الخاص للجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات ، لتقريره عن مشروع المبادئ التوجيهية المتعلقة بتنظيم ملفات البيانات الشخصية المعدّة بالحاسبات الإلكترونية^(١٢٠) ،

٢ - ترجي شكرها للحكومات التي وافت الأمين العام بتعليقها واقتراحاتها بشأن مشروع المبادئ التوجيهية^(١٢٠) ،

٣ - تدعى المقرر الخاص إلى أن يقدم إلى لجنة حقوق الإنسان في دورتها السادسة والأربعين ، نسخة منقحة من مشروع المبادئ ، واصفاً في اعتباره ، في جملة أمور ، هذه التعليقات والاقتراحات :

٤ - تطلب إلى لجنة حقوق الإنسان أن تدرس مشروع المبادئ التوجيهية المقترن وأن تخيله ، بعد دراسته وإدخال ما قد يلزم من تعديلات ، إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والأربعين عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، لاعتماده بصيغته النهائية .

٨٢
المجلس العام

١٥
كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩

ضمانات دستورية وقانونية كافية لحرية الفكر والضمير والدين والمعتقد ، بما في ذلك توفير وسائل إنصاف فعالة في حالة وجود تعصب أو تمييز قائمين على أساس الدين أو المعتقد :

٢ - تتحث جميع الدول على أن تتخذ كل التدابير المناسبة لمحاربة التعصب ، وتشجع التفاهم والتسامح والاحترام في المسائل المتعلقة بحرية الدين أو المعتقد ، وعلى أن تبحث ، في هذا السياق ، عند الاقتضاء ، مسألة الإشراف على موظفيها المدنيين ومعلميها وغيرهم من الموظفين العموميين وتدربيهم لضمان قيامهم ، أثناء أدائهم لواجباتهم الرسمية ، باحترام الأديان والمعتقدات المختلفة وعدم التمييز ضد الأشخاص الذين يؤمنون بأديان أو معتقدات أخرى :

٤ - تدعى جامعة الأمم المتحدة وغيرها من المؤسسات الأكademية ومؤسسات البحث إلى أن تضطلع ببرامج ودراسات عن تشجيع التفاهم والتسامح والاحترام في المسائل المتعلقة بحرية الدين أو المعتقد :

٥ - ترى من المستصوب تعزيز الأنشطة الترويجية والإعلامية للأمم المتحدة في المسائل المتعلقة بحرية الدين أو المعتقد ، وكفالة اتخاذ التدابير المناسبة لهذا الغرض في العملة الإعلامية العالمية عن حقوق الإنسان :

٦ - تدعو الأمين العام إلى أن يستمر في إعطاء أولوية عالية لنشر نص الإعلان المتعلق بالقضاء على جميع أشكال التعصب والتمييز القائمين على أساس الدين أو المعتقد ، بجميع اللغات الرسمية للأمم المتحدة ، وأن يتتخذ جميع التدابير الملائمة لتوفير هذا النص كي تستخدمناه مراكز الأمم المتحدة للإعلام ، فضلاً عن الهيئات الأخرى المهمة بهذا الموضوع :

٧ - ترحب بجهود المنظمات غير الحكومية الرامية إلى تعزيز تنفيذ الإعلان ، بما في ذلك المؤتمر الدولي الثاني المعني بسبل ترويج الإعلان المتعلق بالقضاء على جميع أشكال التعصب والتمييز القائمين على أساس الدين أو المعتقد ، المعقد في وارسو في الفترة من ١٤ إلى ١٨ أيار/مايو ١٩٨٩ :

٨ - تطلب إلى الأمين العام أن يدعو المنظمات غير الحكومية المهمة إلى النظر فيها يمكن أن تتوخى القيام به من أدوار أخرى بشأن تنفيذ الإعلان ونشره باللغات الوطنية وال محلية :

٩ - تتحث جميع الدول على النظر في نشر نص الإعلان بلغاتها الوطنية ، وتسهيل نشره باللغات الوطنية وال محلية :

١٠ - تشير بارتياح إلى مقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي المستند إلى توصية لجنة حقوق الإنسان في دورتها الرابعة والأربعين بتجميد ولاية المقرر الخاص المعين لدراسة الواقع والإجراءات الحكومية التي لا تتفق مع أحكام الإعلان في جميع أنحاء العالم وللتوصية بتدابير علاجية حسب الاقتضاء ، لمدة عامين :

١١ - تلاحظ أن لجنة حقوق الإنسان تبني ، بناءً على تقرير سوف تقدمه اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات ، أن تبحث أيضاً في دورتها السادسة والأربعين مسألة إعداد صك دولي ملزم في

. E/CN.4/SUB.2/1988/22 (١١٩)

. Add.1 A/44/606 (١٢٠) انظر :